العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2015

Budget Deficit as a Mechanism to Influence the Direction of the Economic Cycle in Algeria: Study for the Period 2000 - 2015

د. محمد هاني، جامعة البويرة (الجزائر)*

د. ياسين مراح، جامعة البويرة (الجزائر)**

تاريخ الإيداع: 01-06-2018 تاريخ القبول: 02-07-2018 تاريخ النشر: 15-07-2018

ملخص: تناولنا في هذا البحث العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لتأثير العجز الموازني على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر، يمكن من خلاله الحكم على تأثير العجز الموازني السنوي على الدورة الاقتصادية. توصلنا إلى نتيجة مفادها أن العجز الموازني يلعب دورا أساسيا في تحريك الدورة الاقتصادية، ويظهر هذا التأثير على الناتج المحلي الحقيقي. كما أننا توصلنا إلى أن الجنوح الهائل للإنفاق الذي أدى إلى التمويل عن طريق العجز الموازني كان بشكل كبير، وغير متحكم فيه، مما أدى مع مرور الوقت إلى ظهور آثار سلبية، إنعكست في شكل إرتفاع في المستوى العام للأسعار وإنخفاض في قيمة الدينار، نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي القادر على امتصاص الصدمات المنعكسة.

الكلمات الدالة: العجز الموازني، الدورة الإقتصادية، الناتج المحلي الحقيقي.

Abstract : In this study, we discussed the deficit as a mechanism to influence the direction of the economic cycle in Algeria, through a study of the impact of the deficit on real GDP in Algeria, which can judge the impact of the annual deficit on the economic cycle, and we reached the conclusion that The budget deficit plays a key role in stimulating the economic cycle, and this effect on real GDP is reflected. Another conclusion is that the huge delinquency of spending that led to finance through the budget deficit was largely uncontrollable, leading emergence of negative effects over time, reflected in the form of a rise in the general price level and a decrease in the value of the dinar, as a result of lack of flexibility of the production device capable of absorbing the reflected shock.

Keywords: budget deficit ; economi ; real GDP.

* الدكتور محمد هاني، أستاذ مساعد "ب" بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة –أكلي محند أولحاج.

** الدكتور ياسين مراح، أستاذ مؤقت – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة. – yassinemerah89@gmail.com

المقدمة

نحتاج لبناء أي فكرة إلى معرفة القواعد التي يجب البناء عليها ثم نبدأ بالتحضير والإعداد ثم التنفيذ والرقابة وكذلك الأمر بالنسبة لبنية الميزانية العامة للدولة، فبعد تدخل الدولة الحديثة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها فلا بد من ميزانية عامة لكي تتمكن من القيام بهذه المهام الملقاة عليها، وهذه الميزانية تتكون من إيرادات تستخلصها الدولة لكي تنفقها في مجالات متعددة لتحقيق النفع العام، إلا أن مع تطور الفكر المالي الحديث أصبحت الموازنة العامة تشهد عجزا شبه دائم، إما مقصودا بفعل سياسات الدولة التوسعية، أو عدم كفاية مصادر الإيرادات العامة.

تتضمن إشكالية البحث مدى التأثير في الدورة الاقتصادية في الجزائر، من خلال آلية العجز الموازني، على إعتبار أن الجزائر تعتمد الجزائر سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، تستهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام، عوض التوازن المالي في الموازنة العامة، وعليه فقد إتخذت من العجز الموازني آلية لتحقيق هدف التوازن الاقتصادي العام، والتأثير في الناتج المحلي الحقيقي، وبالتالي التأثير في الدورة الاقتصادية في الجزائر.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية. الأول يعالج لإطار النظري للعجز الموازني. الثاني يعالج الإطار النظري للدورات الاقتصادية. الثالث تناول تتبع تأثير العجز الموازني كآلية للتأثير في الدورة الاقتصادية، من خلال الناتج المحلي الحقيقي، وذلك ببناء النموذج القياسي، في دراسة قياسية تستهدف دراسة التأثير على الناتج المحلي الحقيقي. الأخير عرجنا فيه إلى تقديم نتائج الدراسة.

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على آلية العجز الموازني في الجزائر ومدى تأثيرها على الدورة الاقتصادية، والتي مردها بالدرجة الأولى إلى تذبذبات وصدمات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام، وعليه تهدف دراستنا إلى تتبع تأثير العجز الموازني على الدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وما إذا كان مردها إلى صدمات أسعار النفط بالدرجة الأولى، ومدى تأثير العجز الموازني على الدورة الاقتصادية.

تتمثل حدود الدراسة في تَتَبُّع تأثير العجز الموازني على الناتج المحلي الحقيقي في الإقتصاد الجزائري، وانعكاساتها الايجابية على الإقتصاد الوطني، وتأثير ذلك على الاستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 – 2015.

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.إضافة إلى منهج القياس الإقتصادي من أجل قياس الآثار المترتبة عن التوسع في العجز الموازني كآلية لتحقيقي التوازن الاقتصادي بدل التوازن المالي على الدورات الإقتصادية في الجزائر.

1.الإطار النظري للعجز الموازني

1.1.تعريف الموازنة العامة: يمكن تعريف الموازنة العامة على النحو الآتي:

الموازنة العامة: هي الخطة التي تقوم على تنبؤ مدروس لنفقات الدولة وإيراداتها، وتعكس سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات الإنفاق، وإختيار البرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف العامة وذلك بتسيير من إدارة الحكومة وجماعاتها المحلية ومختلف قطاعاتها. **(عقلة محمد يوسف المبيضين 1999).**

الموازنة العامة: بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وعلى هذا فإنّ الموازنة العامة للدولة ما هي إلاّ خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها **(إبراهيم علي عبد الله –2000).**

مما سبق نستنتج أن الموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة(الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها **(قطب إبراهيم محمد 1977).**

2.1.نظرية توازن الميزانية العامة للدولة

يقضي توازن الموازنة التعادل بين النفقات والإيرادات، عدم وجود عجز وفائض ونظرية التوازن هذه كانت مقدسة عند التقليديين، أي كان يمنع على السلطة التنفيذية إحداث أي زيادة أو عجز وعليه الخطة المالية المتمثلة في وثيقة الموازنة يجب أن تكون متوازنة، وكذلك الميزانية التي تظهر الواقع الفعلي لإيرادات ونفقات السنة المنصرمة يجب أن تكون متوازنة هي الأخرى وذلك بغض النظر عن الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد المعينة.

من هنا يتضح أنّ توازن الموازنة يتطلب توفر عنصرين هما :عدم وجود فائض في الموازنة العامة وهو عنصر قليل الحدوث إلاّ في حالات الازدهار الاقتصادي، كما أنّ التوازن يفترض عدم وجود عجز لكن هذا الأخير قد يحدث لعدة أسباب:

- خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات، خطأ في دراسة الحالة الاقتصادية المقبلة التي تنفذ فيها الموازنة
- عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة؛
- عجز مستمر لعدة سنوات والناتج عن عدة أسباب مثل تزايد في النفقات لا يقابله تزايد في الإيرادات، التهرب الضريبي **(بشار يزيد الوليد، 2008).**

مما سبق يمكن أن نخلص إلى ثلاثة أنواع من العجز الموازني**(مسعود دراوسي، 2006)** :

- عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية ويظهر عند اعتماد الموازنة أي يكون في بداية السنة المالية.
- عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.
- عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أنّ هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجودا في بداية السنة، وفي أغلب الأحيان يعود سبب هذا العجز إلى الانخفاض المفاجئ للإيرادات والناتج هو الآخر عن تغيير الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة

كما يمكن تقسيم **العجز الموازني إلى نوعين رئيسيين** حسب مدى مساهمة الدولة فيه **(جمال يرقي،2011):**

1) **العجز المفروض:** ان الميزة الاساسية للنفقات العامة هي الزيادة مستمرة من سنة لاخرى ولمواجهة هذه الزيادة في الاعباء تسعى مختلف الحكومات الى زيادة الإيرادات، وتعتبر الزيادة في النفقات ظاهرة عادية يمكن توقعها وحسابها و بالتالي معالجتها الا ان الاعباء التي تطرأ على الدولة في فترات الازمات والكوارث هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية**(محمد شاكر عصفور، 1988).**

2) **العجز المقصود:** وهو ما يقصد به بعض الحالات باسلوب الذروة الاقتصادية فبعد الازمات التي عاشتها الدول لسنين.ان التوزان المالي في الوقت الحاضر غير ضروري بل اصبحت تعتمد العجز المالي المقصود في سبيل الوصول (المعتمد) في الميزانية عندما تعاني من ازمة اقتصادية وتخشى اقتصادها من الشلل ومن اجل ذلك فهي تخفض الضرائب وتزيد في الانفاق حتى تزيد الاستثمارات وتنشا مناصب شغل كبيرة.وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتنعش المشاريع الكاسدة.الامر الذي بسبب عجز في الميزانية الا انه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى الى تخطي الازمة بسلام وتحقيق الرفاهية للمجتمع نتيجة لهذا فقد استعملت الدول المختلفة سواء النامية او المتقدمة، تمويل التنمية عن طريق تكوين تغطية هذا العجز في اغلب الحالات الا انه يشترط في هذه الطريقة ان يستخدم لفترة مؤقتة لتنشيط الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

3.1.مصادر تمويل العجز الموازني

يتم تمويل العجز الموازني بعدة طرق منها فرض ضرائب جديدة، وتخفيض النفقات العامة وغيرها، إلا أن هناك طريقتين رئيسيتين هما:

1.3.1.القروض العامة

يمكن تعريف القرض العام بأنه مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية أو الدولية، أو الحكومات الأجنبية، وذلك مع التعهُّد برد المبلغ الذي يتم اقتراضه خلال فترة زمنية محدَّدة، مضافاً إليه بعض الفوائد التي يتم الاتفاق عليها ضمن شروط القرض(**عبد المنعم فوزي 1969**) .

القروض العامة هي مجموعة القروض التي عقدتها الدولة قصد تمويل مشروعات معينة تهدف خططها تحقيقها. وتلجأ الدولة لعقد هذه القروض بعد أن تعجز مواردها العادية عن تمويل هذه المشروعات، والهدف من القروض العامة هو تضييق الفجوة بين الفرق في الادخار المحلي المتاح في فترة معينة، والاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف في تلك الفترة، ويساوي القرض العام دائماً الفرق بين إيرادات الدولة (من الضرائب والإيرادات الأخرى) ونفقاتها.

2.3.1.الإصدار النقدي دون تغطية (التمويل بالعجز)

تقوم الدولة التي تعاني من عجز في ميزانيتها العامة في بعض الأحيان باللجوء إلى إصدار كمية جديدة من النقود بدون تغطية، وهذا ما يُعرف بالتضخم المالي أو "التضخم الاقتصادي (**عبد الرحمن يسرى أحمد2002**)، والذي مفاده أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود بيد العناصر الاقتصادية ينجم عنها زيادة إقبال هاته الأخيرة على شراء السلع والخدمات (بطريقةٍ مفاجئة)؛ مما يُؤدِّي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

4.1.دور العجز الموازني في أداء الاقتصاد

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الأفراد وتوحد الأهداف والجهود، و لا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية من خلال الموازنة العامة أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف التالية (**علي زغدود، 2006**):

1) **التوازن المالي:** ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه ، فينبغي أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع، ومواعيد الجباية والاقتصاد، و أيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية(**عبد المطلب عبد الحميد 2001**).
2) **التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهنا يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات، أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وتقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أي أنه يتحقق التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل.
3) **التوازن الاجتماعي:** بمعنى يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات من الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مستوى معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة، ويستلزم ذلك تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام أدوات السياسة المالية (**عبد المطلب عبد الحميد 2001**).
4) **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار، إضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف، أهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

مما سبق قد يكون هناك تعارض بين الأهداف لكن الترتيب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فالمفروض أن يكون هدف إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والنمو والعدالة.

2.الإطار النظري للدورات الإقتصادية

1.2.تعريف الدورات الإقتصادية

هناك العديد من التعاريف للدورات الإقتصادية يمكن أن نورد منها ما يلي:

الدورة الإقتصادية هي تقلبات تصيب النشاط الاقتصادي القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة والحدة في التقلبات(**رمزي زكي 1998**).

هناك من يرى أن للمؤسسات الإقتصادية الدور الأكبر في حدوث الدورات الإقتصادية في حال عدم إتخاذ قراراتها بعقلانية(**فؤاد عبد الله العمر 2003**)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الدورات الإقتصادية بأنها تذبذبات غير منتظمة في النشاط الإقتصادي صعودا أو نزولا، أو هي موجات من الهبوط والصعود في حجم ومكونات النشاط الإقتصادي، تختلف عن بعضها من حيث التوقيت والمدة، وتمس مختلف مكونات النشاط الإقتصادي في آن واحد.

2.2.مصدر الدورات الإقتصادية العينية

هناك اتجاهان رئيسان في تفسير مصدر الدورات الإقتصادية العينية، الاتجاه الأول يميل إلى تفسيرها في إطار عدم التوازن، منطلقاً من فكرة أن الأزمة هي تعبير عن حدوث اختلال في الأسواق، وهو ما تراه المدرسة النمساوية، حيث نظرت إلى دورات الأعمال على أنها أزمة اقتصادية تخل بالتوازن العام، وهي ناتجة بالدرجة الأساس عن قيام البنوك المركزية بالتدخل في النشاط الاقتصادي، من خلال التلاعب بأسعار الفائدة وعرض النقود، فقد عزت تلك المدرسة دورات الأعمال إلى التوسع الائتماني، فعندما تقوم السلطات النقدية بسياسات توسعية ستؤثر بذلك على سعر الفائدة الذي يشجع على زيادة الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى التضخم،والاتجاه الثاني يرى أن دورات الأعمال هي حالة طبيعية تتوافق تماماً مع حالة التوازن المستمرة في الأسواق(**جواد كاظم البكري، 2013**).

وقد ظهر **الإتجاه الأول** في ستينات القرن الماضي، مستنداً على نظرية التوازن العام الذي توضح أن التوازن العام صالح لوصف الأوضاع طويلة الأجل (Walrasien Equilibrium Theory) ، أما الأوضاع التي تحدث في الأمدين المتوسط والقصير فينطبق عليها التحليل الكينزي في نظرية التقلبات، فتلك التقلبات – حسب التحليل الكينزي – تعبر تعبيراً صادقاً عن عدم قدرة الاقتصادات اللامركزية على العودة إلى مستوى التوازن.

أما **الإتجاه الثاني** الذي يفسر دورات الأعمال على أنها ظاهرة في صلب نموذج التوازن، فقد تبنته المدرسة النيوكلاسيكية، التي رأت انه من الواجب شرح التقلبات الاقتصادية دون استدعاء فكرة الاختلال في الأسواق، فمن المفروض أن تلك الأسواق متوازنة بصفة دائمة، وتعليلها أن الدورات لا تنتج عن أزمات الطلب – كما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول – وإنما هي ناتجة عن أزمات العرض، مما يعني أن هذه التقلبات إرادية، وتعد بالتالي حاصل استجابة الأطراف الاقتصادية لعوامل خارجية، كحدوث زيادة في عرض العمل نتيجة أزمة تكنولوجية ايجابية تجعل مردوديته أكثر إرتفاعاً(**جواد كاظم البكري – 2013**).

3.أثر العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر

1.3.تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2015 وإثبات الدورات الإقتصادية في الاقتصاد الجزائري

إن عملية الإنعاش في مجال الميزانية التي انطلقت عام 1999 والتي تدعّمت بفضل الارتفاع المسجل في الأسواق البترولية قد سمحت بتسجيل نمو إجمالي يبلغ 3% عام 2007 مقابل2 ٪ عام 2006 وزيادة خارج قطاع المحروقات تقدر 6،3 % مقابل 5,6% عام 2006 ويبقى نمو الإنتاج المحلي الخام متأثرا بالإنتاج في قطاع المحروقات نظرا لأهمية هذا القطاع في تشكيل القيمة المضافة والتي قدرت عام 2007 ب 44 %. ونتيجة لذلك، بلغ النمو الاقتصادي إجمالي3 ٪ فيما استقر نمو حجم قطاع المحروقات في مستواه المسجل عام 2006 انخفض ب 0.9٪ عام2007 مقارنة بعام 2006 وقد بلغ نمو الناتج المحلي الخام PIB 6,3٪ وهذا بفضل قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة ب 9,8٪ وقطاع الخدمات زيادة 6,8 ٪، وقد رافق ذلك زيادة في النفقات العامة على الاستثمار أوجدتها متابعة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي» الهضاب العليا و الجنوب.

الجدول 1: تطور الناتج المحلي والمحلي الحقيقي الإجماليين للجزائر للفترة 2000-2015

السنوات	PIB م.دج	%PIB	المؤشر العام	PIBr م.دج	%PIBr
2000	4123,5	2.2	95,97	4296,7	**31,74**
2001	4227,1	2.6	100	4227,1	**-1,62**
2002	4522,8	4.7	101,43	4459,0	**5,49**
2003	5252,3	6.9	105,75	4966,7	**11,39**
2004	6149,1	5.3	109,95	5592,6	**12,60**
2005	7562	5.1	111,47	6783,9	**21,30**
2006	8514,8	2	114,05	7465,8	**10,05**
2007	9366,6	3	118,24	7921,7	**6,11**
2008	11077	2.4	123,98	8934,6	**12,79**
2009	10007	2.4	131,1	7633,0	**-14,57**
2010	12034	3.3	136,23	8833,9	**15,73**
2011	14481	2.5	142,39	10170,0	**15,12**
2012	12845	3.6	155,1	8281,6	**-18,57**
2013	16569.3	2.8	160.1	10349,3	**24,97**
2014	17205.1	3.8	170,02	10119,5	**-3.6**
2015	17876.01	3.8	176,08	10152,2	**-19.7**

المصدر: البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – evolution des exchanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.

عموما يمكن إثبات الدورات الإقتصادية في الجزائر من خلال تتبع تذبذب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر للفترة 2000 – 2015.

من خلال الشكل 1 نلاحظ بوضوح الدورات الإقتصادية التي حدثت في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 وهي على النحو الآتي:

تمثل سنة 2000 سنة رواج، وسنة 2001 سنة كساد أما بداية من سنة 2002 وإلى غاية سنة 2005 كانت سنوات رواج، وسنة 2006 تمثل سنة كساد أما سنة 2008 تمثل سنة رواج، وهكذا دواليك بالنسبة لباقي السنوات.

الشكل 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2015

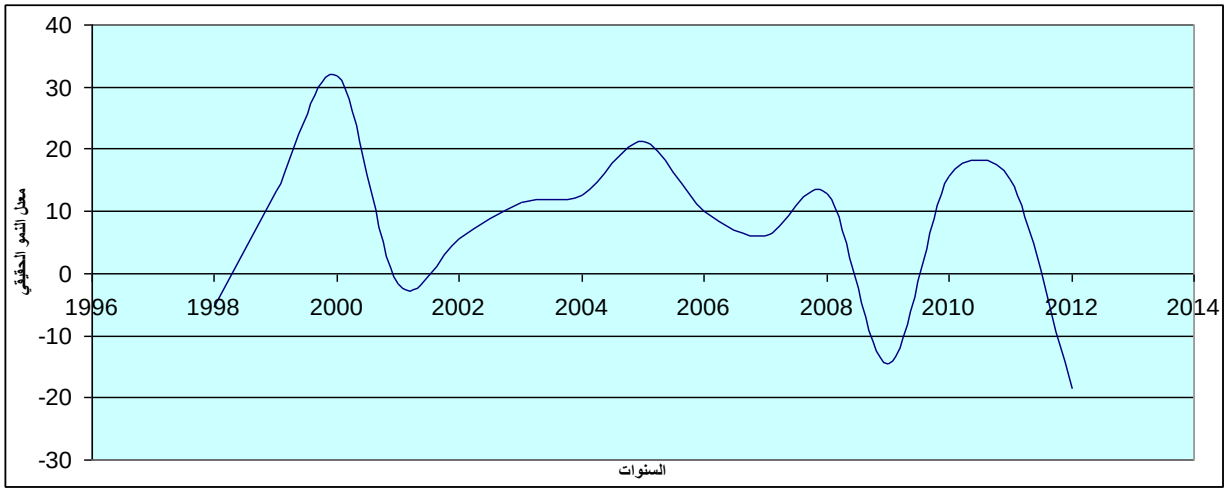

يتضح أيضاً من خلال تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي أن الدورات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الإقتصادية في صنف الدورات الرئيسية التي تتراوح مدتها مابين الثمانية سنوات والعشر سنوات، وإنما يمكن أن تصنف ضمن دورات اقتصادية قصيرة أجل، وبما أن الدورات الاقتصادية في الجزائر مردها إلى تذبذبات اسعار النفط كما سبق وأشرنا، وقد كان للسلطات عدة إجراءات لمواجهة الوضع، نوردها على النحو الآتي:

1. إجراءات السلطات الجزائرية لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط الحالية

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة و تحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي(**عبد الحميد مرغيت، 2016**):

1) كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
2) سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال، قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب25 % مقابل الدولار الأمريكي و ب 6,7% مقابل الأورو خلال عام 2015، والغرض من وراء ذالك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية.
3) اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضغط المالي عبر إحراز المزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بـــــ 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات الغير المتكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي(تجميد مشاريع ترامواي، مستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص إستراد

على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 دفع بعض الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـــ 15%، على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

الجدول 2: قيم العجز الموازني والناتج المحلي الحقيقي المستخدمة في الدراسة القياسية.

OBS	PIBr	SB
2000	4296.700	60.90000
2001	4260.800	70.80000
2002	4473.700	95.10000
2003	4978.000	210.4000
2004	5593.800	260.6000
2005	6785.300	385.3000
2006	7465.800	707.9000
2007	7921.700	1243.500
2008	8945.000	1293.200
2009	7653.900	2295.900
2010	8845.000	6234.800
2011	10202.00	6166.870
2012	10390.30	28.00000
2013	10339.70	4002.455
2014	10119.50	2755.774
2015	10152.20	3240.590

تعريف المتغيرات: قد استعملنا متغيرين في الدراسة، نعرفهما على النحو الآتي:

- **العجز الموازني SB:** وهو الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة في الموازنة العامة السنوية في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وتكون هاته القيم سالبة على إعتبار أن النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، ولذلك توجب علينا طرحها بالشكل الموجب، حتى تعكس العجز الموازني لا كفرق بين الايرادات والنفقات، وإنما كقيمة مالية زائدة يمكن من خلالها التأثير في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر، وقد أخذنا القيم من الموازنة السنوية في قوانين المالية.
- **الناتج المحلي الحقيقي PIBr:** وهو يعبر عن الناتج المحلي الاسمي مستبعدا منه المستوى العام للأسعار، وقد إستخدمناه، لأنه يعكس بصفة حقيقية أثر العجز الموازني على التنمية، ويستثني المستوى العام في الأسعار من سنة لأخرى، حتى لا تكون الزيادة وهمية، وقد أخذنا القيم من تقارير بنك الجزائر السنوية.

الجدول 3: بناء النموذج القياسي للدراسة.

Dependent Variable: PIBR
Method: Least Squares
Date: 10/26/16 Time: 13:47
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6344.412	609.8097	10.40392	0.0000
SB	0.719839	0.222404	3.236628	0.0060

R-squared	0.428006	Mean dependent var	7651.463
Adjusted R-squared	0.387149	S.D. dependent var	2334.725
S.E. of regression	1827.735	Akaike info criterion	17.97601
Sum squared resid	46768596	Schwarz criterion	18.07258
Log likelihood	-141.8081	Hannan-Quinn criter.	17.98096
F-statistic	10.47576	Durbin-Watson stat	0.896828
Prob(F-statistic)	0.005969		

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات Eviews7

من خلال الجدول نلاحظ أن معنوية الحد الثابت c المتغيرة المستقلة sb معنويتان، إلا أن قيمة داربن واتسون أقل من القيمة الدنيا، والتي مجالها [1.1−1.37]، أي أن المتغير التابع له إرتباط خطي يجب معالجته، إلا أننا بالرجول إلى الجدول رقم 01، نلاحظ أن هناك فرق كبير في القيم ما بين المتغير التابع، والمتغير المستقل، وعليه فإننا نقوم بتبديل المتغيرات بما يخدم الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

نضع $Y = \log(PIB)$ ، $X = \log(SB)$ وعليه يكون النموذج على النحو الآتي:

الجدول 4: بناء النموذج القياسي بعد تبديل المتغيرات.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 10/26/16 Time: 13:46
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.060173	0.248859	32.38854	0.0000
X	0.128780	0.037192	3.462603	0.0038

R-squared	0.461323	Mean dependent var	8.893047
Adjusted R-squared	0.422846	S.D. dependent var	0.336067
S.E. of regression	0.255312	Akaike info criterion	0.223807
Sum squared resid	0.912578	Schwarz criterion	0.320380
Log likelihood	0.209546	Hannan-Quinn criter.	0.228752
F-statistic	11.98962	Durbin-Watson stat	1.140923
Prob(F-statistic)	0.003808		

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات Eviews7

من خلال الجدول نلاحظ أن معنوية الحد الثابت c المتغيرة المستقلة sb معنويتان، كما أن قيمة داربن واتسون وتنتمي إلى مجال القيم، والتي مجالها [1.1–1.37]، أي أن المتغير التابع ليس له إرتباط خطي مع المتغير المستقل، وهو ما يخدم الدراسة.

تحليل الإحصائي للنموذج: من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد (R^2):** إن قيمة $\overline{R^2}$ = 0.42 وهذا يعني أن 42% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سببها إرتفاع العجز في الموانة العامة المتزايد، في حين تعود 58% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد إستخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لايتأثر بعدد المتغيرات المستقلة (نعود لهذا المؤشر في التفسير الاقتصادي للنموذج).
- **المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):** Prob (F–statistic)=0,0038 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمة متغيرة النموذج تساوي الصفر، وعليه فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.
- بالنسبة للحد الثابت: Prob (c)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.
- بالنسبة للمعلمة SB: Prob (Tch)=0,038 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة SB معنوية إحصائيا.

من خلال الجدول المقدم في نموذج الدراسة تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين العجز الموازني والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر على النحو الآتي:

$$Pibr = \underset{(32.38)}{8.06} - \underset{(3.46)}{0.128SB}$$

$\overline{R^2}$ **= 0 ,46 Prob F=0.038 n=16 DW= 1.14**

من خلال سحابة الإنتشار النقطية، تتضح العلاقة الطردية بينالناتج المحلي الحقيقي والعجز الموازني في الجزائر على طول فترة الدراسة من 2000 – 2015، مع ملاحظة تذبذب وإستثناء في العلاقة، لكنه لا يرقى على التأثير في طردية العلاقة بين المتغيرين.

الشكل 2: التمثيل البياني للعلاقة ما بين العجز الموازني والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2015

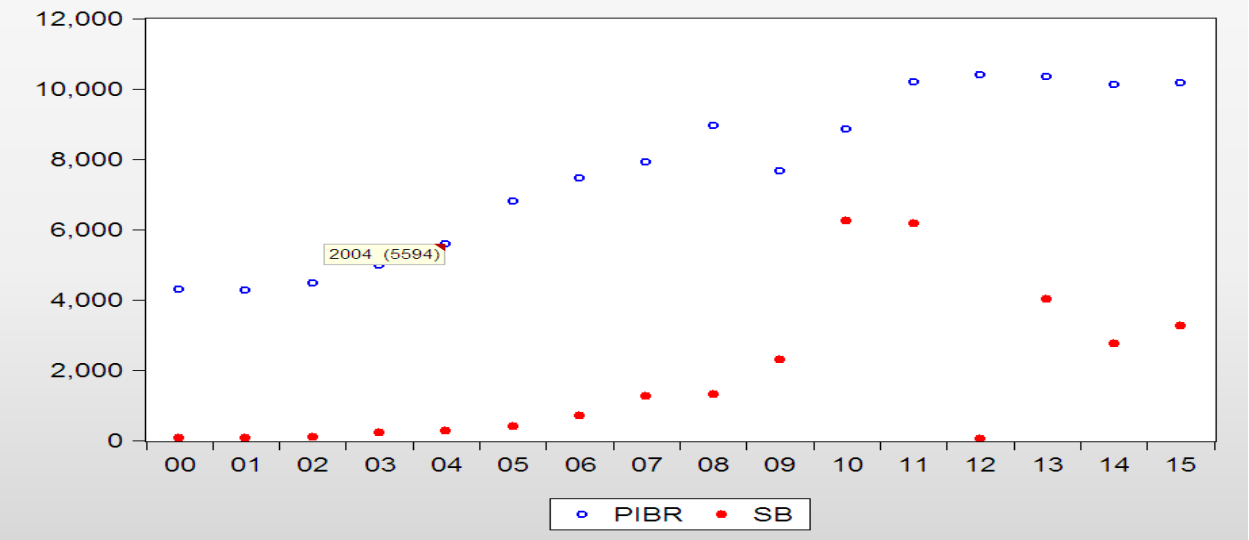

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات Eviews7

1.التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال معادلة النموذج نلاحظ العلاقة الطردية ما بين العجز الموازني ومعدلات الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 – 2015، وهذا ما يعني أن العجز الموازني له تاثير على الناتج المحلي الحقيقي، من جهة أخرى فإن معنوية العجز الموازني من خلال النموذج القياسي تعني بأنه إذا أردنا التأثير في الناتج المحلي الحقيقي، يكفي أن نؤثر في المتغير المستقل (العجز الموازني)، ومن هنا فإننا حسب النموذج القياسي نتوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين العجز الموازني والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر هي علاقة طردية على طول فترة الدراسة، إلا أن التمثيل البياني يبرز تذبذبا في هاته العلاقة، من جهة أخرى نشير إلى أن معامل التحديد يدل على أن 42% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سببها إرتفاع العجز الموازني المتواصل من سنة لأخرى في الموازنة العامة السنوية، في حين تعود 58% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى أن الجزائر تعتمد بشكل متزايد على العجز الموازني السنوي، وبشكل متعمد من سنة لأخرى، على إعتبار أن السياسة المالية في الجزائر هي سياسة كينزية، تستهتدف التوازن الإقتصادي العام، وبذلك بهي تعتمد العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه السياسة الاقتصادية، وبذلك تكون قد أثرت في الدورة الاقتصادية، والتي تنعكس في شكل النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

من خلال معدل التحديد الذي بلغ 42%، نستنتج مدى التاثير الذي يحدثه العجز في الموازنة العامة السنوية على الناتج المحلي الحقيقي، والذي يكون قد إستحوذ على نسبة جد كبيرة من بين المتغيرات المؤثرة في إتجاه الناتج المحلي الحقيقي.

ما يمكننا أن نشير إليه هنا، أن الجزائر أصبحت تعتمد على عدة آليات من غير العجز الموازني للتأثير في إتجاه الدورة الاقتصادية، إلا أنها تلجأ لتغطية هذا العجز إلى عدة آليات، اهمها الإصدار النقدي دون تغطية للكتلة

النقدية، هذا بالإضافة إلى التخفيض المتتالي لقيمة الدينار الجزائري، ومن أجل تمويل الموازنة العامة، خاصة عند إنخفاض أسعار النفط، إذ تلجأ إليه لتفادي تخفيض الايرادات من خلال سعر الصرف.

اللجوء إلى هاته الآليات، وبصفة دورية وبشكل غير متحكم فيه، أدى مع مرور الوقت إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ألغت الآثار الإيجابية للعجز الموازني على الدورة الاقتصادية والناتج المحلي الحقيقي.

الخاتمة

التنمية الإقتصادية هي مجموع السياسات المطابقة في مجتمع ما للوصول إلى التقدم بإحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة وفي هيكل توزيع الدخل، وذلك إعتمادا على نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، مع مراعاة في نظرية النمو المتوازن التي تتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الإستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والإستهلاكية، وكذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة ، بالإضافة إلى نظرية النمو غير المتوازن، وتنطلق هذه النظرية من تقدم صناعة ما على الصناعات الأخرى الذي يساهم في نمو هذه الصناعات وتقدمها على البعض الآخر فيشكل هنا إختلال القوة المحرضة للنمو، وهنا يكون تدخل الدولة عن طريق إحداث عجز في الموازنة العامة وما لها من آثار إيجابية على الإقتصاد الوطني ككل، وبما أن الجزائر تعتمد سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، فقد إعتمد على العجز الموازني بصفة أساسية، ولسنوات عديدة متتالية، متخذة هدف التوازن العام بدل التوازن السنوي في الموازنة العامة، وذلك بهدف تحريك الدورة الاقتصادية، من خلال التأثير المباشر في الناتج المحلي الخام، والناتج المحلي الحقيقي بصفة خاصة حتى يمكنها تلافي الآثار السلبية للعجز الموازني المتتالي، والذي ينعكس في شكل تضخم في الأسعار.

توصلنا من خلال الدراسة القياسية والتحليلية إلى النتائج التالية:

1) تعتمد الجزائر العجز الموازني في تحريك الدورة الاقتصادية، متخذة من الفكر الكينزي كخلفية فكرية في إستراتيجيتها المالية.
2) يلعب ريع قطاع المرحوقات دور الكفيل والضامن، للتغطية العجز الموازني، من خلال صندوق ضبط الإيرادات.
3) الجنوح الهائل للإنفاق، والممول عن طريق الجباية البترولية، والعجز الموازني للسنوات الستة عشر التالية أدى إلى نتائج إيجابية، في تحريك الدورة الاقتصادية، من خلال التأثير المباشر في الناتج المحلي الحقيقي.
4) هناك آثار سلبية خطيرة ظهرت مع التوسع في العجز الموازني، والذي يتم تغطيته عن طريق تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإصدار كتلة نقدية دون وجود مقابل لها على مستوى البنك المركزي، هاتان الآليتان، أدى التوسع فيها مع مرور الوقت إلى ظهور إنعكاسات خطيرة، خاصة في مجال تضخم الكتلة النقدية والأسعار، وتدني قيمة الدينار دون أن يكون هناك أثر إيجابي على الصادرات.

المراجع

إبراهيم علي عبد الله – أنور العجارمة – مبادئ المالية العامة – دار الصفاء للنشر – عمان ،الادرن 2000.

بشار يزيد الوليد – التخطيط والتطوير الاقتصادي – الراية للنشر والتوزيع – الأردن 2008.

البنك الدولي– نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، جداول إحصائية بصيغة Excel محملة من موقع البنك الدولي www.albankadawli.Org بتاريخ 2013/03/25.

جمال يرقي– إشكالية العجز في ميزانية البلدية، دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الجزائر2011.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – القانون 84–17 المنظم لقوانين المالية مؤرخ في07 جويلة 1984 .

جواد كاظم البكري – مقال بعنوان "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية / مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة" – جامعة بابل – منشور على موقع www.docudesk.comمحمل بتاريخ 03ماي 2013.

رمزي زكي – الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" – سلسلة عالم المعرفة – أكتوبر1998 – الكويت.

عبد الحميد مرغيت، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل– على الخط– www.google.com تاريخ الإطلاع: 2016/10/29.

عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

عبد المنعم فوزي و آخرون، المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف، القاهرة، 1969.

عقلة محمد يوسف المبيضين – النظام المحاسبي الحكومي وإدارته – عمان، دار وائل للنشر1999.

علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006.

فؤاد عبد الله العمر – مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره – البنك الإسلامي للتنمية2003 – بحث رقم 26.

قطب إبراهيم محمد – الموازنة العامة للدولة – ط2 – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب.1977.

محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988.

مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1999–2004، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005

O.N.S – Collection Statistiques N°167 – evolution des exchanges exterieurs de Marchandises de 2000- 2010 –Alger 2011.